

الكتب القانونية

النظم السياسية والقانون الدستوري

نظرية الدولة وأنظمة الحكم فيها في عصر العولمة السياسية
والقانون الدستوري المصري والشرعية الدستورية

الأستاذ الدكتور

سامي جمال الدين

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

والإحامي بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا

٢٠٠٥

الناشر
مكتبة
بملاك مصر
بالاسكندرية

١٥٠٨

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٢	أولاً: الحكومة الملكية
١٧٣	ثانياً: الحكومة الجمهورية
١٧٩	المبحث الثالث: الحكومة من حيث مصدر السيادة
١٨٠	المطلب الأول: الحكومة الفردية
١٨٤	المطلب الثاني: الحكومة الارستقراطية
١٨٥	المطلب الثالث: الحكومة الديمقراطية
١٨٦	الفصل الثاني: الحكومة فى الديمقراطية الغربية
١٨٦	المبحث الأول: تعريف الديمقراطية الغربية وخصائصها
١٨٧	المطلب الأول: تعريف الديمقراطية الغربية
١٩٠	المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية الغربية
١٩٣	المبحث الثاني: وسيلة اسناد السلطة فى الديمقراطية الغربية
١٩٤	المطلب الأول: الإنتخاب
١٩٦	أولاً: هيئة الناخبين
٢٠٤	ثانياً: نظم الإنتخاب
	(أ): نظام الإنتخاب المباشر ونظام الإنتخاب غير المباشر
٢٠٥	المباشر
	(ب): نظام الإنتخاب الفردى ونظام الإنتخاب بالقائمة
٢٠٧	بالقائمة
٢٣٢	(ج): نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبى
٢٣٩	(د): نظام تمثيل المصالح والحرف
٢٤١	ثالثاً: مدى حرية هيئة الناخبين فى مباشرة الإنتخاب
٢٤٢	رابعاً: الضمانات الواجب توافرها لنزاهة الإنتخاب

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: الهيئات النيابية	٢٥٤
أولاً: نظام ازدواج المجلس النيابي (نظام المجلسين)	٢٥٤
ثانياً: نظام المجلس النيابي الواحد أو الفردي	٢٦٣
المبحث الثالث: الصور المختلفة للديمقراطية الغربية	٢٦٥
المطلب الأول: الديمقراطية المباشرة	٢٦٦
المطلب الثاني: الديمقراطية النيابية (النظام النيابي)	٢٦٩
المطلب الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة	٢٨٠
الفصل الثالث: الصور الرئيسية للأنظمة السياسية المعاصرة	٢٩٣
تمهيد: مبدأ الفصل بين السلطات	٢٩٤
المبحث الأول: النظام البرلماني	٢٩٩
المطلب الأول: ثنائية السلطة التنفيذية	٣٠٠
أولاً: رئيس الدولة	٣٠٠
ثانياً: الوزراء كهيئة جماعية مسئولة عن مشون الحكم	٣٠٨
المطلب الثاني: المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	
مع وجود قدر من التعاون والرقابة المتبادلة	٣١١
المبحث الثاني: النظام الرئاسي	٣١٣
المبحث الثالث: النظام المجلسي (نظام حكومة الجمعية)	
النيابية	٣٢٠
الفصل الرابع: السلطة القضائية	٣٢٤

الكتاب الثاني

القانون الدستوري والشرعية الدستورية ٣٤١

- ٣٤٣ المقدمة العامة : القانون الدستوري والدولة الدستورية
- ٣٥٥ الباب الأول : التعريف بالقانون الدستوري
- ٣٥٧ الفصل الأول : طبيعة القانون الدستوري ومدلوله
- ٣٥٧ المبحث الأول : طبيعة القانون الدستوري
- ٣٦٣ المبحث الثاني : مدلول القانون الدستوري
- ٣٧٢ الفصل الثاني : مصادر قواعد القانون الدستوري
- ٣٧٣ المبحث الأول : العرف الدستوري
- ٣٧٤ المطلب الأول : المقصود بالعرف الدستوري وأركانه
- ٣٧٦ المطلب الثاني : طبيعة قواعد العرف الدستوري
- ٣٧٩ المطلب الثالث : المرتبة الإلزامية لقواعد العرف الدستوري
- ٣٩٤ المبحث الثاني : القضاء «المبادئ القانونية العامة»
- ٣٩٦ المطلب الأول : المقصود بالقضاء
- المطلب الثاني : القضاء كمصدر تفسيري للقانون
- ٣٩٨ الدستور
- المطلب الثالث : القضاء كمصدر رسمي للقانون
- ٤٠٣ الدستور
- ٤١٥ المبحث الثالث : التشريع الدستوري
- ٤١٦ المطلب الأول : صور التشريع الدستوري
- ٤٢٥ المطلب الثاني : طرق وضع الدساتير المكتوبة وإقرارها

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث : تعديل أحكام الدستور المكتوب	٤٤٣
المطلب الرابع : انقضاء الدستور المكتوب	٤٥٢
الفصل الثالث : المرتبة الإلزامية لقواعد القانون الدستوري	
«سيادة الدستور»	٤٦١
المبحث الأول : مبدأ سمو الدستور	٤٦٢
المطلب الأول : السمو الموضوعي للدستور	٤٦٣
المطلب الثاني : السمو الشكلي للدستور	٤٦٧
المبحث الثاني : جمود الدستور	٤٦٩
المطلب الأول : الجمود الشكلي للدستور	٤٦٩
المطلب الثاني : المرونة والجمود الموضوعي للدستور	٤٧٧
المبحث الثالث : الرقابة على الدستورية	٤٨٠
المطلب الأول : طرق الرقابة على الدستورية	٤٨١
المطلب الثاني : أساليب مباشرة الرقابة القضائية على الدستورية	٤٩٠
المطلب الثالث : مدى الرقابة القضائية على الدستورية	٤٩٧
المطلب الرابع : نطاق الرقابة القضائية على الدستورية	٥٠٥
المطلب الخامس : آثار الأحكام القضائية في المسائل الدستورية	٥١٧
الباب الثاني : تطور النظام الدستوري في مصر	٥١٩
الباب الثالث : التنظيم الدستوري للسلطة وفقاً للدستور الحالي في مصر	٥٢٧
الفصل الأول : الدولة وأسس نظام الحكم فيها	٥٢٩
المبحث الأول : أسس تنظيم الدولة	٥٢٩

٤٤٣	المطلب الثالث : تعديل أحكام الدستور المكتوب
٤٥٢	المطلب الرابع : انقضاء الدستور المكتوب
	الفصل الثالث : المراقبة الإلزامية لقواعد القانون الدستوري
٤٦١	«سيادة الدستور»
٤٦٢	المبحث الأول : مبدأ سمو الدستور
٤٦٣	المطلب الأول : السمو الموضوعي للدستور
٤٦٧	المطلب الثاني : السمو الشكلي للدستور
٤٦٩	المبحث الثاني : جمود الدستور
٤٦٩	المطلب الأول : الجمود الشكلي للدستور
٤٧٧	المطلب الثاني : المرونة والجمود الموضوعي للدستور
٤٨٠	المبحث الثالث : الرقابة على الدستورية
٤٨١	المطلب الأول : طرق الرقابة على الدستورية
	المطلب الثاني : أساليب مباشرة الرقابة القضائية على
٤٩٠	الدستورية
٤٩٧	المطلب الثالث : مدى الرقابة القضائية على الدستورية
٥٠٥	المطلب الرابع : نطاق الرقابة القضائية على الدستورية
	المطلب الخامس : آثار الأحكام القضائية في المسائل
٥١٧	الدستورية
٥١٩	الباب الثاني : تطور النظام الدستوري في مصر
	الباب الثالث : التنظيم الدستوري للسلطة وفقاً للدستور الحالي
٥٢٧	في مصر
٥٢٩	الفصل الأول : الدولة وأسس نظام الحكم فيها
٥٢٩	المبحث الأول : أسس تنظيم الدولة

رقم الصفحة	الموضوع
٥٣٠	المطلب الأول : النظام الجمهورى الإشتراكى الديمقراطى
	المطلب الثانى : الإنتماء العربى والإسلامى وتطبيق
٥٣٤	الشريعة الإسلامية
٥٤٢	المطلب الثالث : السيادة الشعبية والأحزاب السياسية
٥٦٤	المبحث الثانى : سيادة القانون
٥٧٩	المبحث الثالث : رئاسة الدولة
٥٨٣	الفصل الثانى : السلطات العامة فى الدستور المصرى
٥٨٣	الفرع الأول : السلطة التشريعية
٥٨٤	المبحث الأول : مجلس الشعب
٥٨٤	المطلب الأول : إختصاصات مجلس الشعب
٥٩٨	المطلب الثانى : تكوين مجلس الشعب ومدته
٦١٨	المطلب الثالث : حقوق وواجبات أعضاء المجلس
٦٢١	المطلب الرابع : أحكام انعقاد المجلس
٦٢٤	المطلب الخامس : إجراءات سن التشريع
٦٣٠	المبحث الثانى : مجلس الشورى
٦٣٥	الفرع الثانى : السلطة التنفيذية
٦٣٦	المبحث الأول : رئيس الجمهورية
٦٣٦	المطلب الأول : اختيار رئيس الجمهورية
٦٤٢	المطلب الثانى : إختصاصات رئيس الجمهورية
٦٦٢	المبحث الثانى : الحكومة
٦٦٣	الفرع الثالث : السلطة القضائية
	المبحث الأول : الأحكام الدستورية العامة لتنظيم السلطة
٦٦٣	القضائية

رقم
الصفحة

الموضوع

- ٦٦٤ المبحث الثاني : المحكمة الدستورية العليا
المطلب الأول : طبيعة رقابة المحكمة الدستورية العليا على
٦٦٧ دستورية القوانين واللوائح
المطلب الثاني : الأثر الكاشف أو المنشئ للحكم الصادر
٦٧١ عن المحكمة الدستورية العليا
المطلب الثالث : حجية الأحكام الصادرة في المسائل
٦٧٧ الدستورية
- ٦٨٣ الباب الرابع : التنظيم الدستوري للحرية وضماناتها
٦٨٧ الفصل الأول : الحقوق والحريات الشخصية
٦٨٧ المبحث الأول : الحريات الشخصية المادية
٦٨٩ المبحث الثاني : الحريات الشخصية المعنوية
٦٩٠ الفصل الثاني : الحقوق والحريات السياسية
٣٩١ الفصل الثالث : الحقوق والحريات الإجتماعية والاقتصادية
- ٦٩٣ محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة العامة
	الكتاب الأول
١١	نظرية الدولة وأنظمة الحكم فيها
١٥	الباب الأول النظرية العامة للدولة وعناصرها
١٦	الفصل الأول : التعريف بالدولة ومدلولها
١٩	المبحث الأول : الشخصية القانونية للدولة
٢٠	المطلب الأول : الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة
	المطلب الثاني : الأدلة القانونية لتمتع الدولة بالشخصية
٢٢	القانونية
	المطلب الثالث : نتائج الإعراف للدولة بالشخصية
٢٤	القانونية
٢٦	المبحث الثاني : سيادة الدولة
٢٦	المطلب الأول : مدلول سيادة الدولة
	المطلب الثاني : العلاقة بين سيادة الدولة والسلطة
٢٨	السياسة فيها
٣٠	المطلب الثالث : العلاقة بين سيادة الدولة واستقلالها
٣٣	المطلب الرابع : خصائص سيادة الدولة
٣٥	المبحث الثالث : عناصر الدولة
٣٦	المطلب الأول : الشعب

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة العامة
	الكتاب الأول
١١	نظرية الدولة وأنظمة الحكم فيها
١٥	الباب الأول النظرية العامة للدولة وعناصرها
١٦	الفصل الأول : التعريف بالدولة ومدلولها
١٩	المبحث الأول : الشخصية القانونية للدولة
٢٠	المطلب الأول : الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة
	المطلب الثاني : الأداة القانونية لتمتع الدولة بالشخصية
٢٢	القانونية
	المطلب الثالث : نتائج الإعراف للدولة بالشخصية
٢٤	القانونية
٢٦	المبحث الثاني : سيادة الدولة
٢٦	المطلب الأول : مدلول سيادة الدولة
	المطلب الثاني : العلاقة بين سيادة الدولة والسلطة
٢٨	السياسية فيها
٣٠	المطلب الثالث : العلاقة بين سيادة الدولة واستقلالها
٣٣	المطلب الرابع : خصائص سيادة الدولة
٣٥	المبحث الثالث : عناصر الدولة
٣٦	المطلب الأول : الشعب

رقم الصفحة	الموضوع
١٣١	الفصل الرابع: وظائف الدولة
١٣٣	المبحث الأول: المذهب الفردي الحر (الليبرالي)
١٣٦	المبحث الثاني: المذهب الاشتراكي
١٤١	المبحث الثالث: المذهب الإجتماعي (الاشتراكي الديمقراطي)
١٤٤	المبحث الرابع: مذهب العولمة
١٤٧	المطلب الأول: مفهوم العولمة وجوانبها
١٥١	المطلب الثاني: العولمة السياسية وآثارها
١٥١	أولاً: سيادة الدولة
١٥٦	ثانياً: الديمقراطية
١٥٩	ثالثاً: الحريات العامة
١٦١	رابعاً: وظائف الدولة
١٦٢	(١): الوظيفة التشريعية
١٦٣	(٢): الوظيفة التنفيذية
١٦٤	(٣): الوظيفة القضائية
١٦٧	الباب الثاني: نظام الحكم في الدولة
١٦٨	الفصل الأول: أشكال الحكومات
١٧١	المبحث الأول: الحكومة من حيث خضوعها للقانون
١٧١	أولاً: الحكومة الاستبدادية
١٧٢	ثانياً: الحكومة القانونية
١٧٢	المبحث الثاني: الحكومة من حيث الخضوع للرئيس الأعلى للدولة